دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)

د/ رايس حـــــدة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
جامعـــة بسكرة

الملخّص :

أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم من الموارد الرئيسية المحركة للنشاط الاقتصادي وتفعيله ، ويمكن استخدامها كمؤشر ودلالة هامة على مدى التطور الاقتصادي لدولة ما وكذا قياس درجة ارتباطها بالعالم الخارجي .من هذا المنطلق تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع وتوضيح مختلف المفاهيم المرتبطة به مع التركيز على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في معالجة القضايا الاقتصادية الإستراتيجية المحلية والدولية في ظل التشريعات المعمول بها في كل اقتصاد. وفي هذه الورقة البحثية كذلك تركيز على دور دول مجلس التعاون الخليجي العربي كتكامل اقتصادي في تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التركيز على دراسة حالة المملكة العربية السعودية باعتبارها أكثر هذه الدول حركية في إصلاح و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، دول مجلس التعاون الخليجي،التدفقات الوارد والصادر .

Résumé:

L'investissement direct étranger (IDE) est devenu aujourd'hui les principaux moteurs de ressources et de stimuler l'activité économique, et peut être utilisé comme un indicateur et une indication importante de la façon dont le développement économique du pays, ainsi que de mesurer le degré d'association avec le monde extérieur. De ce point de vue est de plus en plus important d'étudier ce sujet et d'illustrer les différents concepts associés avec un accent sur Adresse rôle important IDE économique stratégique locale internationale en vertu de législations applicables économie. Dans cette étude, ainsi que l'accent sur le rôle de la Conseil de coopération du Golfe : L'intégration économique arabe dans l'activation de l'investissement direct étranger en mettant l'accent sur l'étude du cas de l'Arabie saoudite comme les pays les plus dynamiques de la réforme et d'attirer des investissements étrangers directs.

Mots clés: investissement direct étranger, le Conseil de coopération du Golfe (CCG), les flux entrants et sortants.

- مقدمة الدراسة:

1 -تمهيد

لقد أصبح التنويع في مصادر التمويل أكثر من ضرورة في الوقت الحالي لما تشهده الاقتصاديات النامية والمتقدمة من تطور ملحوظ في حجم ومتطلبات المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية بصفة عامة ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم هذه المصادر التي تساهم في انسياب و تدفق رؤوس الأموال محليا ودوليا .

فمن الناحية الاقتصادية تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توسيع العلاقات والروابط الاقتصادية بين الدول التي أصبحت اليوم تظهر في شكل اتحادات وتكتلات متشابهة جغرافيا أو اقتصاديا وحتى سياسيا تسعى لتحقيق أهداف موحدة أو متقاربة تصب في مجملها في زيادة حجم التمويل ونقل التكنولوجيا وزيادة التشغيل والانفتاح الاقتصادي بواسطة العديد من السياسات والتشريعات وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات لتلك الاستثمارات وجعلها أكثر جذبا واستقطابا .

وفي هذه الدراسة تركيز على التكتل الاقتصادي المعروف بدول مجلس التعاون الخليجي العربي،التي أصبحت تسعى لمزيد من الإصلاحات والتحفيزات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من جوانبه الإيجابية والعمل ما أمكن لاحتواء سلبياته، وتعتبر المملكة العربية تقريبا أكثر دول المجلس تحركا في هذا الدور، فقد اهتمت بتهيئة البيئة المناسبة لاستقطابه وتوسعت في توطيد علاقتها الدولية بهدف الاستثمار فيها ،وهو ما توضحه هذه الورقة في العناصر التالية :

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانيا: التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي .

ثالثا: دراسة حالة المملكة العربية السعودية

2 – أهمية الدراسة

في هذه الورقة البحثية تبيان للدور الهام لدول مجلس التعاون الخليجي العربي في تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة،حيث أصبحت اليوم من أهم التكتلات الجاذبة لها والباحثة عنها ، ويعود السبب حسب رأي الباحث لزيادة حجم الموارد المالية لدى دول

المجلس لطبعتها الاقتصادية النفطية وبالتالي القدرة على الاستثمار محليا ودوليا ويتضح ذلك من دراسة حالة المملكة العربية السعودية باعتبارها أكثر دلالة واثبات لذلك.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- إيضاح المفاهيم العامة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتعرف على الدور الهام الذي يحققه كمورد اقتصادي هام.
- تبيان الدور الفعال لدول مجلس التعاون الخليجي العربي في تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة،من خلال الإشارة إلى حالة المملكة العربية السعودية .

4- إشكالية الدراســـة

قد تم التركيز في هذه الورقة البحثية على الإشكالية التالية: **ما هو دور دول مجلس التعاون الخليجي العربي في تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟**

وتضمنت هذه الإشكالية تركيز على حالة المملكة العربية السعودية باعتبارها أكثر دول المجلس في عملية التفعيل هذه من خلال الإحصائيات والتقارير المتوفرة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما تتضمنه هذه الدرا سة.

5- منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة والإلمام بمختلف جوانبها النظرية. بالإضافة إلى منهج دراسة حالة لعرض تجربة المملكة العربية السعودية في تفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

6- فرضيات الدراسة

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مورد اقتصادي هام بالنسبة للاقتصاديات النامية والمتخلفة.

- يمكن اعتبار المملكة العربية السعودية أكثر دول المجلس حركية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا – مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

نتعرض في هذا العنصر إلى أهم المفاهيم والأشكال والخصائص المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

01- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه :

يمكن صياغة تعريف شامل للإستثمار الأجنبي المباشر وهو إستثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الإستثمارات في مشروع معين في البلد المضيف بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الإستثمارت، كما يترتب على هذا النوع من الاستثمار نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف مما يساهم في تحقيق سياسة إستراتيجية هادفة .كما تجدر الاشارة الى ان أهم القنوات التي يتحرك عبرها الإستثمار الأجنبي المباشر ، هي شركات ذات قدرات عالية على تخطي الحدود تقوم بنشر أنشطتها في مختلف أنحاء العالم ، ولهذه الشركات أحجام مختلفة من حيث رأسمال الشركة أو عدد المشاريع المنتسبة لها ، أو المنتجات أو عدد الدول التي تعمل فيها أو عدد المستخدمين لديها. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر (1)

وللاستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات الرأسمالية كما له أهداف خاصة به تتضح من خلال الآتي:

– الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط هامة ودائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات المحلية، وتطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة(2).– الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية.

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، ،حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن

الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة.

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة تواجده،مثل:خلق مناصب الشغل وتوسيع نطاق السوق المحلية، دعم مبادلات التجارة الخارجية .

– يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح، فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم ومن جهة أخرى يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا إذا ما قورنت مع قروض المصارف التجارية وتدفقات المحفظة المالية(3).

– يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي يحققه المشروعات المحمولة عن طريق هذه الاستثمارات، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تتقدم فيها.– في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر يكون العبء على ميزان المدفوعات أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر وذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للمشروع تكون قليلة، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا قورن باستثمار المحفظة المالية.

02 ــ أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر إلى :

أ ــ الإستثمار المشترك : وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، والخبرة وبراءات الإختراع والعلامات التجارية...إلخ. (4) وبهذا المفهوم يساعد الإستثمار المشترك الدولة المضيفة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات من

خلال زيادة الصادرات ، وتساهم في حل مشكلات البطالة ونقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة ودعم المهارات الإدارية المتقدمة.

ب ــ الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي : و تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة وهذا النوع يساهم في زيادة العرض والطلب المحلي ونقل التكنولوجيات الحديثة للدولة المضيفة (5)

ج ــ مشروعات التجميع يأخذ هذا النوع من الإستثمار شكل الإتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي ، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للإستثمار بمكونات أو مواد أولية أو أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المضيفة. وتأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك، وإذا كان بموجب عقد أو اتفاقية لا تضمن التملك أو المشاركة المستثمر الأجنبي فإن ذلك يعتبر نمطا من أنماط الاستثمار غير المباشر، وفي معظم الأحيان ، و بخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. (6)

د ــ الإستثمار في المناطق الحرة : ظهرت المناطق الحرة في الستينات ، وتم استعمالها في السبعينات والثمانينات ، وتعرف المنطقة الحرة على أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية ، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق إجراءات جمركية مبسطة. ويهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للإستثمارات وذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها عدد من الحوافز والمزايا والإعفاءات ، ويكون الإستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة . (7)

وبهذه الاشكال يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من الآثار على الإقتصاديات النامية من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة و تشجيع الإستثمار المحلي وزيادة النمو الإقتصادي وخلق فرص

عمل جديدة للعمالة المحلية ونقل التكنولوجيا ،ورغم ذلك قد ينعكس سلبا على الدولة المضيفة اذا كان هدفه الحيازة والدمج ووجوده مرحلي ومؤقت وهدفه الربح السريع مما يؤدي إلى قلة المنافسة وانخفاض الانتاج المحلي وضيق الاسواق المحلية و فقدان التوازن الداخلي.

ثانيا: التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي[8] في عام 1981 لتجسيد فكرة التكامل العربي والتعاون بين دول الخليج في مختلف المجالات الإقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والأمنية و إقامة مشاريع تجارية وتكنولوجية مشتركة وتلك الدول هي : السعودية ، الكويت ، قطر ، الإمارات ، البحرين ، عمان حيث أختيرت العاصمة السعودية " الرياض " مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون . (9) ومن بين الانجازات والاتفاقيات الهامة التي قام بها هذا التكامل نذكر : إنشاء منطقة تجارة حرة بينها في الفترة (1983–2002)، وبعدها الإتحاد الجمركي كتكتل اقتصادي عربي قوي في عام 2003م ،ثم سوق خليجية مشتركة في عام 2007 م.ثم الإتحاد النقدي والعملة الموحدة في عام2010م. وتجدر الاشارة هنا إلى أن تحقيق الاهداف المرجوة من هذه الاتفاقيات لم تكن مجدية بالصورة الكاملة مما ترتب عنها بعض الاثار الاقتصادية والسياسية والمالية والنقدية خاصة لدول مجلس التعاون خاصة مع سيطرة بقية التكاملات الأوروبية للدول المتقدمة وعرقلتها لنشاط التكاملات التي تقوم بها الدول النامية عموما وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات . وكغيرها من التكتلات الاقتصادية قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الإصلاحات الهامة لجذب الاستثمارات الاجنبية لديها ومنحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية ، تعلق الامر بالنظام الجبائي وتسهيله أمام المستثمرين الأجانب، والمساهمة في راس مال العديد من المشاريع الفعالة والتملك كلية للبعض منها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية بما يتناسب والظروف الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي ،وسوف تتضح الصورة أفضل باختيار المملكة العربية السعودية كدراسة حالة في هذه الدراسة . ورغم تلك الإصلاحات فان

مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي كشف تقرير الاستثمار العالمي للعام 2012 ومصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن تراجعها بشكل عام وجاء الأداء الخليجي بشكل عام مغايرا للتوجه العالمي والذي شهد ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة دوليا بواقع 17 في المائة في 2011 متخطيا حاجز 1.5 تريليون دولار و في المحصلة هبطت القيمة الكلية للاستثمارات الأجنبية الواردة للدول الست مجتمعة من قرابة 40 مليار دولار في العام 2010 إلى نحو 26 مليار دولار في 2011. وعلى هذا الأساس انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات الواردة لدول مجلس التعاون قياسا بالاستثمارات في العالم من 3.1 في المائة في العام 2010 إلى 1.7 في المائة في 2011. (10)

ثالثا: دراسة حالة المملكة العربية السعودية تمكنت الدول النامية في الآونة الأخيرة من تلقي ما يقرب من نصف التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صعيد العالم، كما ولدت هذه الاقتصاديات مستويات قياسية من التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (11)،وفي سياق ذلك شهد ت الدول العربية تغيرات كبيرة وغير مستقرة في حجم التدفقات والمشروعات الأجنبية مما أثر على الأوضاع التنموية والسياسية والاقتصادية بما في ذلك حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفي هذا العنصر أخذنا دراسة حالة المملكة العربية السعودية باعتبارها أكثر الدول العربية حركة وتقلبات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . فعلى على الصعيد العربي بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية الواردة في الدول العربية عام 2000 حوالي 5898 مليون دولار، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر 2284 مليون دولار، وقدر حجم تلك الاستثمارات الصادرة في المملكة العربية السعودية بـــ 1550,0 مليون دولار حيث تأتي هذه الأخيرة في المرتبة الأولى وتليها الإمارات في المرتبة الثانية ثم فلسطين ولبنان وبعدها البلدان الأخرى كأكبر دول عربية مصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2000. أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لها في نفس السنة قدرت بقيمة 183مليون دولار . و بعد ذلك العام حدث ارتفاع في حجم تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية سنة **2001** بنصيب قدره 9329 مليون دولار، وانخفاض في الاستثمار الصادر بحجم بلغ 675 مليون دولار، وكانت قيمة الاستثمارات الواردة إلى السعودية 504,0 مليون دولار أما التدفقات الصادرة فقدرت 45,6 مليون دولار . و في سنة **2002** عادت التدفقات في نصيب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية إلى الانخفاض حيث بلغت 7257 مليون دولار، في حين ارتفعت التدفقات الصادرة منه وقدرت بـــ 3114 مليون دولار، فقد قدرت التدفقات الصادرة من السعودية 122,1 مليون دولار وجاءت السعودية أول بلد مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة تلتها بعد ذلك الإمارات ثم فلسطين، بعدهم البحرين وسوريا، وجاءت ليبيا والكويت وقطر في مؤخرة الترتيب وبمعدلات سلبية.أما التدفقات الواردة في السعودية لنفس السنة قدرت بـــــ 453,0 مليون دولار وبالنسبة لسنتي **(2003-2004)** فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا حيث قدرت بـــ 15102 و25244 مليون دولار على التوالي، في حين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية انخفاضا عام 2003 وارتفاعا بعد ذلك في السنة التالية بنصيب قدره -1694 و7424 مليون دو لار على التوالي. واستمرت بعد ذلك في ارتفاعها لغاية **2005 و2006**، إذ شهدت التدفقات الواردة إلى الدول العربية زيادة ملحوظة وقدرت قيمتها بـــــ47563 و70380 مليون دولار على التوالي، والتدفقات الصادرة منه أيضا بـــــ11677 و21785 مليون دولار على التوالي. ويعزى الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال هذه الفترة إلى تنامي الاستثمارات البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار

وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.12 أما سنة **2007** فشهدت زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، وكان نصيب الدول العربية الإجمالي من التدفقات الواردة إليها 81414 مليون دولار، أما التدفقات الصادرة منها 37618 مليون دولار،و فقد احتلت السعودية الصدارة في حجم الاستثمارات الواردة بنصيب قدره 22821,1 مليون دولار .ويعود هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرا على القطاع العام وتشمل قطاعات النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين والإعلام والخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظام والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار والاهتمام بتطوير استخدام تقنيات الترويج المتخصصة وخلق شبكات علاقات داخلية وخارجية تهدف إلى استقطاب المستثمرين وخاصة من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند **وتركيا** وإيران ووسط شرق أوروبا،13 والمتتبع لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية يلحظ أن حجمها تأثر في السنوات الأخيرة بفعل الأزمة المالية العالمية، إلا أن السنة الأولى لها شهدت ارتفاعا في حجم الاستثمارات الصادرة والواردة، حيث قدرت الاستثمارات الوافدة إلى تلك الدول عام **2008** حوالي 760 96 مليون دولار مقارنة بما كانت عليه في 2007 والتي قدرت بـــ 414 81 مليون دولار، أما التدفقات الصادرة فقدرت بـــــــ 386 46 مليون دولار مقارنة بـــــــ 618 37 مليون دولار عام 2007، وسنة 2008 كانت سنة الانتعاش في الدول العربية حيث شهد حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة ذروته فيها، وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث التدفقات الواردة بنصيب 38151,0 مليون دولار إلا أن ذلك الانتعاش لم يدم طويلا ورجعت الاستثمارات إلى الانخفاض عام 2009، حيث قدر إجمالي الاستثمارات الداخلة إلى الدول العربية حوالي 219 76 مليون دولار بانخفاض قدره 20541 مليون دولار، أما إجمالي الاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية فقدر حوالي 303 27 مليون دولار أي

بانخفاض قدره 19083 مليون دولار، وكانت السعودية أول بلد متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــمقدار100,0 32 مليون دولار ويرجع سبب الانخفاض هذا إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي وحجم التجارة الخارجية نظرا لانخفاض الصادرات النفطية التي تعتمد عليها اغلب دول العربية في اقتصادها التي ترجع إلى انكماش الطلب على النفط.

اما الاستثمارات الصادرة في السعودية 722,9 2 مليون دولار ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وهو ما يفسر نزوع الشركات المستثمرة في هذه الدول إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية.14 كما شهدت تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية (21 دولة) انخفاضا من 68.6 مليار دولار عام 2010 بمعدل 37.4 % الى 43 مليار دولار عام 2011 وكانت السعودية اكبر متلقي لها إذ قدر نصيبها من هذه التدفقات 105,0 28 مليون دولار.اما الصادرة منها في الدول العربية 607 14 مليون دولار، وكانت السعودية أول بلد عربي مصدر لها بتدفقات قدرها 906,8 3 مليون دولار. 15 وفي كل الأحوال حافظت السعودية على مكانتها كأكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمنطقة غرب آسيا لكن ليس كما كان عليه الحال حتى الماضي القريب. فهبطت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للسعودية من 28.1 مليار دولار في 2010 إلى 16.4 مليار دولار في 2011 ما يعني استمرار مسلسل التراجع. وكانت الاستثمارات الأجنبية قد حققت رقما قياسيا قدره 35.5 مليار دولار في 2009. وعلى هذا الأساس شكلت الاستثمارات الأجنبية الواردة للسعودية قرابة 34 في المائة من مجموع الاستثمارات الواردة لمنطقة غرب آسيا في العام 2011 متراجعة عن نسبة 48 في المائة والتي تحققت في 2010. تضم منطقة غرب آسيا دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن اليمن والعراق وسوريا والأردن وتركيا. وربما يتعين على السلطات السعودية تحسين القائمة السلبية لقانون الاستثمار الأجنبي عبر فتح المزيد من القطاعات أمام الاستثمارات الأجنبية خصوصا لقطاع الطاقة.

المعروف أن السعودية أكبر منتج فضلا عن أكبر مصدر للنفط الخام في العالم ما يجعل القطاع النفطي محل استقطاب المستثمرين الدوليين.
و يعد أداء السعودية أفضل بكثير في الاونة الاخيرة في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، خصوصا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات عدة فقط. يعود جانب من هذا الأداء المتميز بشكل عام على خلفية انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية 2005 م وما صاحب ذلك من تحسينات وتطويرات للقوانين والتشريعات الإقتصادية للمملكة التي شملت فتح قطاع الخدمات المالية أمام المنافسة الأجنبية. من جملة الأمور، قررت السلطات السعودية تقليص عدد الأنشطة المحظورة للمستثمرين الأجانب فيما يعرف بالقائمة السلبية .(16)

فمن خلال التسلسل الرقمي والزمني السابق يمكن ان نستنتج ان المملكة العربية السعودية رائدة في مجا ل تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة مع بقية الدول العربية داخل التكتل او المجلس الخليجي العربي رغم تضارب الارقام والاحصائيات بين الباحثين والمراجع ذات الصلة بالموضوع ، ففي الاونة الاخيرة استطاعت المملكة العربية السعودية اكثر من بفية الدول انتهتاج سياسة الانفتاح الاقتصادي بشكل موسع وتسطير العديد من الاتفاقيات التجارية لتشجيع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء او الدول المتقدمة والنامية الأخرى .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى ان الاهتمام بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر اصبح اكثر من مطلب دولي وضروري في بيئة تزداد المنافسة فيها على التنويع في مصادر التمويل والانفتاح الاقتصادي بين مختلف الدول المتقدمة والنامية ،و الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يقوي الروابط الدولية المالية والاقتصادية ويعمل على استمرارها بما يتناسب و القوانين المعمول بها في كل دولة ، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات المحلية فنيا وإداريا ، ونقل التكنولوجيا

والقضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية .ومن خلال هذه الدرسة نخلص الى ان دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بكل المقومات لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما لها الموارد المالية الكافية لتوظيفها في العديد من الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي وخاصة المملكة العربية السعودية لطبيعة اقتصادها النفطي .

الهوامش:

1- داوود سلوم عبد الحسين الخزرجي ، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر ، أطروحة دوكتوراه ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2008 م ، ص 112.

2 -محمد أميرة حسب الله، محددات الإستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر،2005.ص21.

3 -ايوب مدحت، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي، أبو ظبي للطباعة والنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة.. 2005،ص12.

4 –عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،2003 ، ص 16.

5 –محمد يعقوبي ، توفيق تمار ، أثار العولمة المالية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة "حالة الدول العربية "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات " حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة بسكرة ، ص 2.

6-وشاح الرزاق ، أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 9 ، العدد 12 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص5.

7 -عليوش قربوع كمال ، قانون الإستثمارات الخاص في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 31-33.

8 -راجع : ــ راجان غوفيل، دول مجلس التعاون الخليجي، ندوة منعقدة في اطار برنامج التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة ، 2005، ص226 وما بعدها.

ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مجلس التعاون الخليجي ، في 19 – 04 – 2012 م ، على الموقع : www. Wikipedia . com

[9]-صلاح عباس ، التكتلات الإقتصادية هل هي تحايل على الجات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 64.

[10]–تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،الاونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف،2012.

[11]–تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،الاونكتاد، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف،2011.

[12] –تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص 36.

[13] –أحمد العثيم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي**، 2011متاح على www.al jazirah.com.sa/2007jaz/jul/27/rj6.htm

[14] –تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، ص 72.

[15] –تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، ص 97.

[16] -جاسم حسين ، **دول الخليج في تقرير الإستثمار العالمي 2011 م** ، مقال متوفر على الموقع : http://www.aleqt.com/2011/07/30/article_564011.html